PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Qarar Al Masry**
DATE:	**25-June-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**30,000**
TITLE :	**Except for the UAE, Gulf States Fail to Overcome the Dangers of the Oil Era**
PAGE:	**07**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

الإمارات الناجح الوحيد

دول الخليج تفشل فى تجاوز مخاطر عصر النفط

فى نهايات عام على انهيار أسعار النفط، فشلت دول الخليج العربى فى مخططاتها للتحول إلى عصر الاقتصاديات المتنوعة التى لا تقف على سعر النفط المتغير وحده، وبقى النفط وحده محورا للموازنات الخليجية، تتأثر به صعودا وهبوطا وترسم على إثره مشروعاتها ونفقاتها، فيما عدا الإمارات العربية التى نجحت وحدها من الخروج من هذه الدائرة.

وظلت اقتصادات الخليج العربى فى مؤخرة الدول المشجعة على الدخول فى مشروعات وشراكات للقطاع الخاص، وظهر بعضها فى عدة تقارير دولية على أنها طاردة للاستثمار، ولا تحرص بعض الحكومات الخليجية على زيادة نصيب القطاع الخاص من السوق.

ووفق بيانات العمل الحر للبنك الدولى، فإن الخليج ليس هو المكان المناسب لإقامة الأعمال التجارية الحرة، على الرغم من التاريخ العريق فى المنطقة المتمثل فى التجارة وريادة الأعمال والعمل الحر الذى يشكل جزءا ضئيلا من مجموع العمالة، فإن أقل من 3 % من العاملين يعملون لحسابهم الخاص.

وكشف تقرير حول بيئة الأعمال بالخليج، لشركة أسبا للاستثمار، أن معظم دول مجلس التعاون الخليجى تقدم ميزات متشابهة للمستثمرين، وبتراوح معدل الأعمال التجارية الحرة بين 3 % و4 % من مجمل السكان العاملين فى الكويت، وسلطنة عمان، والبحرين، والإمارات.

الإمارات وحدها استطاعت

على الجانب الآخر، بدت الإمارات العربية الناجح الوحيد فى سرب الفشل وعدم القدرة على إقامة اقتصاد متنوع لا يعتمد على برميل النفط فقط، حيث حولت الامارات اعتماد اقتصادها على النفط من 70% إلى نحو 30 فقط حاليا، وجاء التحول الهائل على مدى 15 عاما من الإصلاحات التى قام بها رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان، وأكملها الشيخ خليفة، بنفس القدر من التصميم على خلق نموذج للدول المجاورة، ليس فقط على إمكان تجاوز دور النفط، ولكن على التنمية الشاملة المستندة إلى التغييرات الاجتماعية الواسعة.

كما استطاعت الحكومة الإماراتية تحويل المجتمع البدائى فيها إلى واحدة من أفضل منصات الأعمال فى العالم، وباتت مركزا تجاريا لكبرى الشركات، وشهد اقتصاد الامارات ازدهارا كبيرا جعله ضمن المراتب الأولى من حيث بعض المؤشرات الاقتصادية مثل الأداء الحكومى فائق الدقة، ومعدل دخل الفرد ومعدل استهلاك الفرد للطاقة، وتحتل الامارات المرتبة الثانية بين دول الخليج وذلك بعد المملكة العربية السعودية التى تحتل المرتبة الأولى فى الناتج المحلى الاجمالى، كذلك تحتل المرتبة الثالثة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد المملكة العربية السعودية وإيران، وتأتى فى المرتبة 38 عالميا، وتضم الامارات عموما وأبوظبى خصوصا أعلى نسبة أثرياء فى العالم حيث زاد عددهم عن 75 ألف مليونير أى بنسبة نسبة 8.8 %.

وشهد العام الماضى أقوى أداء اقتصادى للإمارات منذ تأسيسها، كما كشف الشيخ محمد بن راشد نائب رئيس دولة الإمارات، فى رسالة حالة الاقتصاد الإماراتى، حيث بلغ معدل النمو 4.6%.. بينما حققت القطاعات غير النفطية نموا تجاوز 8 %. وبلغت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية فى الاقتصاد نحو 70 %.

علما أن الإمارات تستهدف وصول هذه النسبة إلى 80 %. بحلول العام 2021، وتشير التوقعات إلى أن النمو القوى سيستمر أيضا فى العام الجارى، مدفوعا بالإنفاق الحكومى على مشروعات البنية التحتية كتوسعة المطارات الوطنية بـ100 مليار درهم، وتنفيذ شبكة قطار الاتحاد بـ40 مليار درهم.

طفرة متسارعة بدون النفط

وجاء هذا النجاح بفضل التطور الكبير فى البنية التحتية التى وفرت أرضا خصبة لنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وحولت دولة الإمارات الى دولة متنوعة فى مصادر ناتجها المحلى، وساهم تطور العديد من القطاعات الاقتصادية فى هذا التحول والتنوع فى مصادر الدخل.

وبشكل انخفاض العمل الحر عائقا للنمو الاقتصادى فى الخليج العربى، وأوضح التقرير، أن كل من قطر والمملكة العربية السعودية تشكلان حالة خاصة، حيث يعمل 0.5 % فقط فى قطر بمشاريعهم الخاصة، وبلغت النسبة 8 % فى السعودية، مع العلم بأن آخر تقدير تم منذ 23 عاما، ويمثل نشاط الأعمال التجارية الخاصة مرتبة أقل بكثير من معيار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) التى تعد مجموعة من الدول ذات مستوى دخل مماثل لدول مجلس التعاون الخليجى، ويعمل فيها ما يقرب من 16 % لحسابهم الخاص.

الفشل الخليجى

وأوضح التقرير، أن البلدان التى تملك مجموعة كبيرة من الشركات الصغيرة هى أكثر مرونة للتحولات فى الدورة الاقتصادية، أو هى العوامل الهيكلية من مثل التكنولوجيا.

وتبين تحاليل تجريبية أن الدول التى تتمتع بمستويات أعلى من تأسيس وإغلاق شركات هى التى تكون قادرة على رفع عامل الإنتاجية الكلية ونمو الناتج المحلى الإجمالى، كما وجدت دراسة منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، أنه عند حدوث تغيير بنسبة 10% فى العوامل المؤثرة على السوق مثل الشركات الصغيرة، والعاملين فى الأعمال الحرة، أو معدل تأسيس الشركات، يزيد الدخل بين 5%، و9%، ويقل من البطالة بنسبة 3% بعد أربع سنوات فقط.

وقال التقرير، هناك نوعان من العوامل الرئيسية التى توضح انخفاض مستوى التوظيف الذاتى فى دول مجلس التعاون الخليجى، يشير العامل الأول والأهم إلى دور القطاع العام فى سوق العمل، ومن المتوقع أن تقدم سلطات دول مجلس التعاون الخليجى للمواطنين الأمن ووظائف جيدة الأجر وخلق جو عمل محترز.

وأشار التقرير إلى أنه لا يمكن لشركات القطاع الخاص فى كثير من الأحيان أن تطبق الشروط والرواتب التى يقدمها القطاع العام، وتحمل تبعات المخاطرة لتأسيس مشروع تجارى خاص يصبح غير جذاب، عندما يكون البديل هو وظيفة مستقرة براتب عال ودون مخاطرة، وعلى سبيل المثال، القطاع العام المتوسع هو السبب فى تراجع العمل الحر فى عمان من 11% إلى 4% من إجمالى العمالة بين عامى 2000 وحتى 2010، وإذا تم تحديث الاحصاءات الواردة من المملكة العربية السعودية، فإننا سنرى تطورا مماثلا، مع انخفاض ملحوظ من نسبة الـ8 % من العمالة الذاتية المسجلة فى عام 1992.

أما العامل الثانى الذى يوضح انخفاض مستوى التوظيف الذاتى فى دول مجلس التعاون الخليجى فهو الآلية المعقدة لإنشاء عمل تجارى حر، وحلت دول مجلس التعاون الخليجى فى المرتبة 112 من بين 189 دولة فى فئة «بدء النشاط التجارى»، فى المنح السنوى «دوينج بزنس 2015» الصادر عن البنك الدولى، بهدف المقارنة بين سهولة ممارسة الأعمال الحرة فى مختلف البلدان.